ليبيا

2013/04/07

تهديدات متلاحقة

"مراسلون بلا حدود" منشغلة بانعدام الأمن المتزايد للصحافيين الليبيين

تعرب منظمة "مراسلون بلا حدود" عن انشغالها الشديد من التهديدات المتواصلة والاعتداءات المتكررة التي يواجهها الصحافيون الليبيون أثناء أداء مهامهم.

في شهر مارس/آذار المنصرم، وجد **منصور عاطي** رئيس تحرير صحيفة ***أخبار أجدابيا*** المستقلة المحلية التي تصدر في مدينة أجدابيا (شرقي ليبيا)، نفسه مضطرا لتقديم اعتذار إلى وزارة الشؤون الدينية إثر نشر قصيدة لمحمد الشلطامي اعتبرت "كفراً". بعد جملة من التهديدات، التي وردت إليه من جماعات مسلحة يعتقد أنها على صلة بميليشيا أنصار الشريعة، وجد منصور عاطي نفسه مضطرا للاستقالة من منصبه. بعد مرور عدة أيام تعرَّض مقرّ الصحيفة للاعتداء والتخريب، ويبدو أن المعتدين ينتمون إلى نفس الميليشيا.

يوجد موظفو قناة ***ليبيا الوطنية*** الحكومية في إضراب مفتوح منذ بداية شهر أبريل/نيسان، إثر تعرض أحد زملائهم لاعتداء من قبل أحد عناصر الميليشيا المكلفة بحراسة مقر القناة. ويطالب موظفو ليبيا الوطنية أن تتولى الشرطة أو حتى الجيش حماية مقر القناة، بدلاً من الميليشيات التابعة للحكومة.

مؤخرا، تلقى المدير التنفيذي لقناة ***العاصمة***، **عبد الفتاح إبراهيم الدربي**، تهديدات يقول إنها صدرت عن "نفس الأشخاص الذي هاجموا قناة العاصمة (الشهر الماضي)، وهم الذين يطالبون بالعزل السياسي، مثل كتيبة مصراتة وبعض الكتائب وبعض الثوار".

وقال الدربي، في تصريحات لمنظمة "مراسلون بلا حدود" إن خصومه يضغطون عليه "لأنني مدير عام القناة، وهم يتوقعون أني أرسم سياسات القناة، وهم يريدون تفكيك إدارة القناة. وأنا أتوقع، بل متأكد أنهم سيعاودون الهجوم على القناة، وهم الآن يهددونني بقوة، وقالوا لي سننال منك ولو كنت في الأردن أو الكويت (حيث يقيم أيضا)، إنهم يعلمون عني كل شيء".

يوجد **عمارة حسن الخطابي**، رئيس تحرير صحيفة ***الأمة*** المستقلة، والبالغ من العمر 67 عاما، في السجن منذ يوم 19 ديسمبر/كانون الأول 2012. وهو متابع أمام محكمة الجنايات في طرابلس، بعد

أن نشر قائمة لقضاة وأعضاء النيابة وُصِفوا بأنهم مرتشون. وقد نُقِلَ الصحافي مؤخّرا إلى مستشفى مركزي في العاصمة الليبية. وهو باقٍ في الاحتجاز وتحت حراسة مشددة، رغم الدعوات المتكررة لمحاميه الذي طالب بمحاكمة السيد الخطابي طبقا لقانون الصحافة. وقد تدخل وزير العدل الليبي صلاح المرغني أيضا، دون جدوى، من أجل إطلاق سراح الصحافي، خاصة أنّ وضعه الصِّحي ازداد سوءاً بسبب إضرابه عن الطعام. ولم يتسن للصحافي لحد الآن التحدث إلى محاميه. كما أنه لم يتمكن من استقبال أقاربه، في حين أعلنت زوجته يوم 7 أبريل/نيسان الجاري، أنها قررت هي الأخرى شنَّ إضراب عن الطعام احتجاجا على احتجاز زوجها. وقد حُدِّد يوم 15 أبريل/نيسان موعداً لجلسة محاكمته القادمة.

إن منظمة "مراسلون بلا حدود" تذكِّر أن للصحافيين دورٌ أساسي ضمن كل المجتمعات الديمقراطية، وتدعو السلطات الليبية إلى اتخاذ كل التدابير الضرورية من أجل تمكين الصحافيين من ممارسة عملهم في أمان. ومع وعيها بالرهانات المتعددة التي تواجهها الحكومة الانتقالية الليبية، فإن المنظمة تطالب الدولة الليبية الجديدة أن تعمل ما في وسعها من أجل صدِّ التهديدات والاعتداءات ضد الصحافيين وجعلها تتوقف.

وتُنَبِّهُ "مراسلون بلا حدود" أن المادة 14 من الإعلان الدستوري المؤقت يلزم الدولة الليبية الجديدة بضمان عدة أمور على غرار احترام حرية الرأي، وحرية الإعلام، وحرية التعبير. فعلى الحكومة المؤقتة إذن أن تُوَفِّيَ بالتزاماتها الوطنية والدولية بخصوص حماية هذه الحقوق الأساسية والضرورية من أجل إقامة مجتمع ديمقراطي شفاف، تعددي وقابل للعيش على المدى البعيد.